وإذ تعترف بالدور الرئيسي الذي تؤديه المساعدات الدولية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل في دعم جهود حكومة غينيا الاستوائية في الاضطلاع بمهمة تعمير البلد وتنميته ،

١ ـ **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام ؛

٢ ـ **تعرب عن شكرها** للمجتمع الدولي لاهتمامه بغينيا الاستوائية ومساعدته لها ؛

٣ ـ **تعرب أيضاً عن شكرها** للأمين العام لما بذله من جهود في سبيل تنظيم وتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعّال لمساعدة غينيا الاستوائية ؛

٤ ـ **تكرر مناشدتها** لجميع الدول الأعضاء بأن تستمر في التبرع بسخاء عن طريق القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، لتلبية الاحتياجات المبيّنة في البرنامج الذي قدم في عام ١٩٨٢ إلى المؤتمر الدولي للمانحين من أجل إعادة التنشيط الاقتصادي لغينيا الاستوائية وتنميتها ، المعقود في جنيف في نيسان/أبريل ١٩٨٢ ؛

٥ ـ **تدعو** جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ، فضلاً عن المؤسسات المالية والإنمائية الدولية ، إلى الاشتراك في اجتماع المائدة المستديرة للمانحين الذي سيعقد في غينيا الاستوائية في سنة ١٩٨٦ لتقييم برنامج الثلاث سنوات للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ الذي قدم إلى المؤتمر الدولي للمانحين من أجل إعادة التنشيط الاقتصادي لغينيا الاستوائية وتنميتها ؛

٦ ـ **ترجو** من الأمين العام :

(أ) أن يضاعف جهوده من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج فعّال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى غينيا الاستوائية ؛

(ب) أن يُبقي الحالة في غينيا الاستوائية قيد الاستعراض وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية المختصة ، وأن يُطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ ، على حالة تقديم المساعدة إلى غينيا الاستوائية ؛

(ج) أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين تقريراً عن الحالة الاقتصادية في غينيا الاستوائية والتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار ؛

٧ ـ **ترجو** من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان أن يحظى مؤتمر المائدة المستديرة الذي سيعقد في غينيا الاستوائية في ١٩٨٦ بأكبر دعاية ممكنة لدى الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف .

الجلسة العامة ١٢٠
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٤٠/٢١٧ ـ المساعدة في تعمير جمهورية افريقيا الوسطى وإنعاشها وتنميتها

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٥/٨٧ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي أكدت فيه الحاجة الماسة إلى عمل دولي لمعاونة حكومة جمهورية افريقيا الوسطى فيما تبذله من جهود لتعمير البلد وإنعاشه وتنميته ، ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم موارد كافية لتنفيذ برنامج مساعدة جمهورية افريقيا الوسطى ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٣٦/٢٠٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٣٧/١٤٥ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٣٨/٢١١ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، و ٣٩/١٨٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ التي لاحظت فيها مع القلق أن المساعدة المقدمة لاتزال أدنى بكثير من حاجات البلد الماسة ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٣٨/١٩٥ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ بشأن تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً[١٤٢] ،

وإذ تضع في اعتبارها أن جمهورية افريقيا الوسطى بلد غير ساحلي ويصنّف كواحد من أقل البلدان نمواً ،

وإذ تحيط علماً بالبيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة رئيس وفد جمهورية افريقيا الوسطى في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥[١٤١] ، والذي وصف فيه المشاكل الاقتصادية التي تبعث على القلق التي تواجهها جمهورية افريقيا الوسطى وذكر أن المساعدة الخارجية لاتزال ضرورية للبلد نظراً لعدم كفاية الموارد المالية ،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية افريقيا الوسطى في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥[١٤٢] ،

---

(١٤١) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الجلسات العامة ، الجلسة ٣٣ .

(١٤٢) المرجع نفسه ، اللجنة الثانية ، الجلسة ٣٣ ، الفقرات ٥ ـ ٨ .

وجاء فيه أن بلده لايزال يواجه صعوبات هائلة في تنفيذ برامجه في مجال التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية رغم تسجيل بداية انتعاش اقتصادي ،

وإذ يساورها القلق بوجه خاص إزاء عجز حكومة جمهورية افريقيا الوسطى عن أن توفر للسكان قدراً كافياً من الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية الاجتماعية والعامة بسبب النقص الحاد في الموارد المالية والمادية ،

وإذ تأخذ في اعتبارها الخسائر التي لحقت باقتصاد جمهورية افريقيا الوسطى نتيجة الجفاف الكبير الذي حل في الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة جمهورية افريقيا الوسطى وشعبها لتعمير البلد وإنعاشه وتنميته برغم القيود التي يواجهانها ،

وإذ تحيط علماً بالتقرير الموجز للأمين العام[١٤٣] ،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالجدول ١٢ الذي يرد في تقرير الأمين العام ويبين أن الأمر يستلزم تقديم مساعدة إضافية كبيرة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية من أجل تمويل المشاريع التي لم تنفذ إلاّ جزئياً والمشاريع التي لم تحصل بعد على تمويل ، بما في ذلك المشاريع الجديدة ذات الأولوية العالية المبيّنة في الجدول ،

١ ـ **تعرب عن تقديرها** للأمين العام للجهود التي يبذلها لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ برنامج مساعدة جمهورية افريقيا الوسطى ؛

٢ ـ **تكرر الإعراب عن امتنانها** للدول والمنظمات الدولية والإقليمية والأقاليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية لمساهمتها في برنامج مساعدة جمهورية افريقيا الوسطى ؛

٣ ـ **تلاحظ مع القلق** ، رغم ذلك ، أن المساعدة المقدمة لهذا الغرض لاتزال أدنى بكثير من حاجات البلد الماسة ؛

٤ ـ **توجه بإلحاح** نظر المجتمع الدولي إلى الجدول ١٢ الوارد في تقرير الأمين العام والذي يبين المشاريع التي لاتزال تحتاج إلى تمويل ؛

٥ ـ **تكرر نداءها** إلى جميع الدول لكي تسهم بسخاء ، عن طريق القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، في تعمير جمهورية افريقيا الوسطى وإنعاشها وتنميتها ؛

٦ ـ **تدعو** البرامج والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ـ ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ـ إلى أن تواصل برامجها لمساعدة جمهورية افريقيا الوسطى ، وأن تتعاون مع الأمين العام تعاوناً وثيقاً في الجهود التي يبذلها لتنظيم برنامج دولي فعّال للمساعدة وأن تقدم إليه تقارير دورية عن الخطوات التي اتخذتها والموارد التي أتاحتها لمساعدة ذلك البلد ؛

٧ ـ **تدعو أيضاً** المنظمات الإقليمية والأقاليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تنظر بصورة عاجلة في وضع برنامج لمساعدة جمهورية افريقيا الوسطى أو العمل على توسيع هذا البرنامج ، في حالة وجوده فعلاً ، وتعزيزه بشكل ملموس بغية تنفيذه في أقرب وقت ممكن ؛

٨ ـ **تحث** جميع الدول والهيئات المختصة في الأمم المتحدة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أن تقدم كل المساعدة الممكنة لحكومة جمهورية افريقيا الوسطى لمعاونتها على مواجهة الاحتياجات الإنسانية الملحّة للسكان وأن توفر لها ، حسب الاقتضاء ، الأغذية والأدوية والمعدات الأساسية للمدارس والمستشفيات ، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الطارئة للسكان الذين يعيشون في المناطق المنكوبة بالجفاف في البلد ؛

٩ ـ **تدعو** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والبنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن توجه اهتمام هيئات إدارتها إلى الاحتياجات الخاصة لجمهورية افريقيا الوسطى للنظر فيها وأن تقدم إلى الأمين العام ، قبل ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، تقريراً عن القرارات التي تتخذها تلك الهيئات ؛

١٠ ـ **توجه مرة أخرى** نظر المجتمع الدولي إلى الحساب الخاص الذي فتحه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٨٧/٣٥ ، بغية تسهيل دفع التبرعات لصالح جمهورية افريقيا الوسطى ؛

---

(١٤٣) A/40/441 ، الفرع الرابع .

١١ ـ ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتنظيم برنامج خاص للمساعدة الطارئة في مجال الأغذية والصحة ، ولاسيما الأدوية والأمصال ومعدات المستشفيات وأجهزة توليد الطاقة الكهربائية اللازمة للمستشفيات الميدانية ومضخات الماء والمنتجات الغذائية ، لمساعدة السكان المعرضين للخطر ؛

(ب) أن يواصل أيضاً جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج فعّال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى جمهورية افريقيا الوسطى ؛

(ج) أن يكفل اتخاذ ما يلزم من ترتيبات مالية وترتيبات متصلة بالميزانية لمواصلة تنظيم البرنامج الدولي لمساعدة جمهورية افريقيا الوسطى وتعبئة تلك المساعدة ؛

(د) أن يبقي الحالة في جمهورية افريقيا الوسطى قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ ، بحالة البرنامج الخاص لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى جمهورية افريقيا الوسطى ؛

(هـ) أن يقدم تقريراً عن تطور الحالة الاقتصادية لجمهورية افريقيا الوسطى والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى ذلك البلد في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والأربعين .

الجلسة العامة ١٢٠
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٤٠/٢١٨ ـ تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى تشاد

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٩/١٩٥ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وقراراتها السابقة بشأن المساعدة في تعمير تشاد وإنعاشها وتنميتها وتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة والمساعدة الاقتصادية الخاصة لذلك البلد ،

وقد نظرت في تقارير الأمين العام عن تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى تشاد التي تتناول ، في جملة أمور ، الحالة الاقتصادية والمالية لتشاد ، وحالة المساعدة المقدمة من أجل إنعاش هذا البلد وتعميره ، والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ برنامج المساعدة لصالح ذلك البلد[١٤٤] ،

وإذ يساورها القلق للجفاف الذي لم يسبق له مثيل الذي يجتاح تشاد ، مما يزيد من خطورة الحالة الغذائية والصحية المتدهورة من جراء الحرب ، ويهدد بالتالي بإحباط جميع جهود التعمير التي يبذلها البلد ،

وإذ تضع في اعتبارها أن الحرب والجفاف قد تسببا في نزوح أعداد غفيرة من السكان وخلقا مشاكل اجتماعية هائلة ،

وإذ تحيط علماً بالنداءات المتعددة التي وجهتها حكومة تشاد والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بشأن خطورة الحالة الغذائية والصحية في تشاد ،

وإذ تعترف بضرورة تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى تشاد ،

وإذ تعترف أيضاً بضرورة تقديم المساعدة لتعمير تشاد وتنميتها ،

وإذ ترحب بمؤتمر المانحين والمساهمين بالأموال الذي عقد في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، وفقاً للترتيبات المتفق عليها في المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة إلى تشاد ، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ،

١ ـ **تعرب عن امتنانها** للدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي لبّت ولاتزال تلبّي بسخاء نداءات حكومة تشاد والأمين العام بتقديم المساعدة إلى تشاد ؛

٢ ـ **تعرب عن تقديرها** للأمين العام على ما يبذله من جهود لجعل المجتمع الدولي يدرك الصعوبات التي تعانيها تشاد ولتعبئة المساعدة لصالح هذا البلد ؛

٣ ـ **تجدد الطلب** الموجه إلى الدول والمؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة وكذلك إلى المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية للقيام بما يلي :

(أ) مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية الضرورية لشعب تشاد الذي يعاني نتيجة للحرب والجفاف ؛

(ب) الإسهام في إنعاش تشاد وتعميرها ؛

٤ ـ **تلاحظ مع الارتياح** أن المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة إلى تشاد قد عقد في جنيف يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، وتدعو الدول والوكالات التي اشتركت فيه

---

(١٤٤) A/36/261 ؛ A/36/739 ؛ A/37/125 و Add. 1 ؛ A/38/213 ؛ A/39/392 ، الفرع الثالث .